

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

ينظم مجلس المستشارين

بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المنتدى البرلماني الدولي السابع للعدالة الاجتماعية

تحت شعار

"الرأس مال البشري: رافعة أساسية للعدالة الاجتماعية"

الثلاثاء 21 فبراير 2023

عناصر أرضية تأطيرية

احتفاء باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، ينظم مجلس المستشارين، بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فعاليات المنتدى البرلماني الدولي السابع للعدالة الاجتماعية تحت شعار "الرأس مال البشري: رافعة أساسية للعدالة الاجتماعية"، وذلك يوم الثلاثاء 21 فبراير 2023.

ويندرج اختيار "الرأس مال البشري" موضوعا للمنتدى البرلماني الدولي السابع للعدالة الاجتماعية في سياق التفاعل المؤسسي المتواصل لمجلس المستشارين مع التوجيهات الملكية السديدة بشأن قضايا العدالة الاجتماعية، لا سيما تلك الواردة ضمن الرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركات والمشاركين في فعاليات المنتدى البرلماني الدولي الأول للعدالة الاجتماعية المنعقد يومي 19 و 20 فبراير 2016، والتي جاء فيها: "لم نفتأ نؤكد في خطبنا ورسائلنا الموجهة إلى مختلف المنتديات الوطنية والدولية، على الترابط الوثيق بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، وذلك من منطلق اقتناعنا الراسخ بأنه لا معنى لتحقيق مستويات نمو اقتصادي بدون العمل المنسق، عبر سياسات عمومية فعالة وهادفة، قائمة على توزيع ثمار النمو الاقتصادي بشكل منصف وعادل على مختلف فئات شعبنا، كما أن المجهود الاستثماري الذي تبذره بلادنا في المشاريع الكبرى المهيكلية لن يحقق الجدوى منه إلا بقدر ما يقوم عليه من استثمار للرأس مال البشري".

وقد اقترحت اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي ضمن تقريرها الصادر شهر أبريل 2021، في هذا الصدد، تصورا مبتكرا لنموذج تنموي جديد ينتصر لمبادئ وقيم الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة والتضامن، يقوم على مرتكزات أساسية تعتبر ضرورية لكسب الرهانات الاقتصادية والاجتماعية. ويأتي "تعزيز الرأس مال البشري" في صدارة هذه المرتكزات، باعتبار أن المواطن يشكل ثروة مهمة ومدخلا أساسيا من مداخل التنمية المستدامة، شريطة أن تتجه مجهودات الدولة إلى تكوينه وتأهيله لتأمين انخراطه في المسلسل التنموي.

وجدير بالذكر، أن المغرب انخرط في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015) ثم أهداف التنمية المستدامة (2016-2030)، بما فيها التعليم الجيد، والصحة الجيدة والرفاه، والحد من أوجه عدم المساواة. وقد تم إحراز تقدم ملموس في هذا الشأن، حيث

مكنت الجهود المبذولة من تعميم التعليم الأساسي وتوسيع نطاق العرض الصحي. غير أن هذه الجهود لم يواكبها تحسين في جودة الخدمات العمومية بالقدر المأمول.

فبعد الإصلاح الدستوري لسنة 2011 الذي أعطى أهمية خاصة للبعد الاجتماعي، عرفت بلادنا تطورات في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية ، وفي بعض ملامح الحياة المجتمعية، خاصة في سياق تعميم نظام الحماية الاجتماعية، لكن معظم المشاريع الإصلاحية التي تم إنجازها لم يستفد منها بشكل عادل جميع المواطنين والمواطنات ولم تحقق التنمية البشرية المأمولة. فشرائح اجتماعية عريضة، تقدر ب 2,28 مليون مغربي حسب تقرير مؤشر الفقر المتعدد العالمي لسنة 2022، ما زالت في وضعية حرمان متعدد الأبعاد من حيث الولوج إلى التعليم والصحة والبنيات التحتية الاجتماعية الأساسية وظروف السكن ، مع اختلاف مجالي واضح يضيف إلى إشكالية التفاوتات الاجتماعية إشكالية عدم المساواة المجالية. وهو ما يؤشر من جهة على التفاوتات في توزيع الثروات بين مختلف الفئات الاجتماعية الذي يعبر عنه بوضوح مؤشر جيني البالغ 0.46 حسب آخر تقدير للمندوبية السامية للتخطيط. ويعيق من جهة أخرى مساهمة الجميع على قدم المساواة في التنمية الشاملة والمستدامة للمغرب، خاصة بعد جائحة كورونا التي عمقت من حدة التفاوتات الاجتماعية الموجودة . وهو ما يعبر عنه مؤشر رأس المال البشري للبنك الدولي الذي يحدد في 50 في المائة فقط مقدار الثروة البشرية التي يمكن للطفل المغربي المولود اليوم المساهمة بها في تنمية بلاده عندما يكبر ، مقابل نسبة إنتاجية كاملة لو كان متمتعاً بقدر كامل من التعليم والصحة الجيدة.

من هذا المنطلق ، فإن موضوع رأس المال البشري في المغرب يكتسي أهمية بالغة ليس فقط بوصفه محركاً للتنمية الاقتصادية، ولكن أيضاً لكونه رافعة أساسية للعدالة الاجتماعية المستندة إلى تكافؤ الفرص في الولوج إلى الخدمات الأساسية بالنسبة لجميع الأفراد، بغض النظر عن خصائصهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لذلك، وبغاية تعميق النقاش والتفكير الجماعي في مسالك وسبل تعزيز الرأسمال البشري، بما يتيح تحقيق العدالة الاجتماعية ويعزز شروط إنجاح تنزيل النموذج التنموي

الجديد للمملكة، ستتوزع أشغال المنتدى البرلماني الدولي السابع للعدالة الاجتماعية على أربعة محاور، كما يلي:

1. تعميم الاستفادة من الخدمات الصحية الجيدة والحماية الاجتماعية؛
2. تجويد منظومة التربية والتعليم وتعزيز اكتساب المعارف والكفايات؛
3. تهيئة الموارد البشرية في الأوساط المهنية: رافعة لتعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للجميع؛
4. التنوع الثقافي ورهانات بناء مجتمع منفتح ومتناسك.

المؤسسات والشخصيات المدعوة للمشاركة في أشغال المنتدى

على الصعيد الدولي:

- رئيس الاتحاد البرلماني الدولي؛
- رئيس برلمان عموم إفريقيا؛
- هيئات الأمم المتحدة (يونسكو، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي...):
- المدير العام لمنظمة إيسيسكو؛
- المدير العام لمنظمة ألكسو.

على الصعيد الوطني:

- رئيس الحكومة والوزراء المعنيون (التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وزير الصحة والحماية الاجتماعية، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات، وزير الشباب والثقافة والتواصل، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة...):
- رئيس وأعضاء مجلس المستشارين؛
- رئيس مجلس النواب ورئيس وأعضاء لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب؛
- الأمناء العامون للأحزاب السياسية والتنظيمات المهنية والنقابية الممثلة بمجلس المستشارين؛
- رئيس وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

- رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورؤساء المجالس الجهوية لحقوق الإنسان؛
- المندوب السامي للتخطيط؛
- رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي؛
- رئيس وأعضاء اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة؛
- رئيس المرصد الوطني للتنمية البشرية؛
- مديرو الأكاديميات الجهوية للتربية الوطنية والتعليم الأولي؛
- رؤساء الجامعات وعمداء ومديرو مؤسسات التعليم العالي؛
- المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛
- المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية؛
- جمعية جهات المغرب؛
- الجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم؛
- الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات؛
- وخبراء.